compiled by markit

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC لعام 2012

يحظر النشر حتى 09:30 (توقيت دبي) 5 ديسمبر 2012

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

زيادة قوية في الإنتاج خلال شهر نوفمبر

النتائج الأساسية:

- نمو قوي في الإنتاج والطلبات الجديدة
- أسعار الإنتاج تتراجع للمرة الثانية في أربعة أشهر
- مستويات التوظيف وتكاليف التوظيف تشهد مزيدًا من التراجع

شهدت أوضاع العمل لدى الشركات الإماراتية غير النفطية تحسنًا آخر في شهر نوفمبر. استمر نمو الإنتاج والطلبات الجديدة مع زيادة أعداد العاملين والأجور. في الوقت ذاته، شهد متوسط الأسعار التي تقررها الشركات تراجعًا للمرة الثانية في الشهور الأربعة الماضية.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) الرئيسي لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم مقياسًا رقميًا بسيطًا يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنفط - أعلى من 50.0 نقطة في شهر نوفمبر مشيرًا إلى تحسن في مجمل أوضاع التشغيل. ظل مؤشر مدراء المشتريات أعلى من المتوسط العام للدراسة 52.7، حيث سجل 53.7، ولم يشهد تغيير عما كان عليه في شهر أكتوبر 53.8، وأظهر تحسن قوي في المجمل.

أظهرت بيانات شهر نوفمبر زيادة أخرى في الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير النفطية. وجاء التوسع مدفوعًا بشكل أساسي بزيادة عدد المشاريع. شهد حجم الطلبات الجديدة الواردة زيادة أخرى في شهر نوفمبر. أشار ما يقرب من ثلث المشاركين إلى زيادة عدد الطلبات الجديدة وتم ربط ذلك بتحسن الأوضاع الاقتصادية وأوضاع السوق.

استمرت طلبات التصدير الجديدة في الزيادة في شهر نوفمبر، وظل معدل النمو قويًا حيث أشار أكثر من 20% من المشاركين إلى زيادة الطلبات الجديدة. في الوقت ذاته، شهد مستوى الأعمال المعلقة تراجعًا. حيث كانت هناك إمكانية لتسليم المشاريع في المواعيد المحددة، أبلغت الشركات عن تراجع مستويات الأعمال المعلقة خلال شهر أكتوبر.

شهد متوسط المهل الزمنية مزيدًا من القصر في شهر نوفمبر. وقد جاء التحسن في أداء الموردين نتيجة لطلب سرعة التسليم. وعلى الرغم من ذلك، كان التحسن الأخير هو التحسن الأضعف منذ شهر أبريل.

شهدت مستويات التوظيف زيادة لدى الشركات الإماراتية غير المنتجة للنفط في الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، كان معدل خلق الوظائف هو الأدنى في ثمانية أشهر. ربطت الشركات التي قامت بزيادة أعداد العاملين هذه الزيادة بزيادة متطلبات الإنتاج. استمر متوسط الأجور في الزيادة خلال شهر نوفمبر.

شهد متوسط الأسعار التي تحددها الشركات تراجعًا للمرة الثانية في أربعة أشهر، وإن كان ذلك هامشيًا فقط. وقد اضطرت الشركات إلى تخفيض متوسط أسعارها، مدفوعة بزيادة المنافسة في السوق بشكل رئيسي.

شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج زيادة أخرى في شهر نوفمبر. سجل حوالي 11% من أعضاء اللجنة زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج، ولكن معدل التضخم ظل ضعيفًا في الإطار التاريخي للدراسة. شهد متوسط أسعار الشراء زيادة أخرى، وإن كان ذلك بأبطأ معدل له منذ أغسطس 2010.

ظل نمو نشاط الشراء قويًا لدى الشركات الإماراتية غير النفطية. تم التعليق غالبًا على زيادة متطلبات العمل بواسطة الشركات التي أشارت إلى زيادة المشتريات. وبالتزامن ارتفع مخزون مستلزمات الإنتاج للشهر السابع على التوالي.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة (*PMI™*)

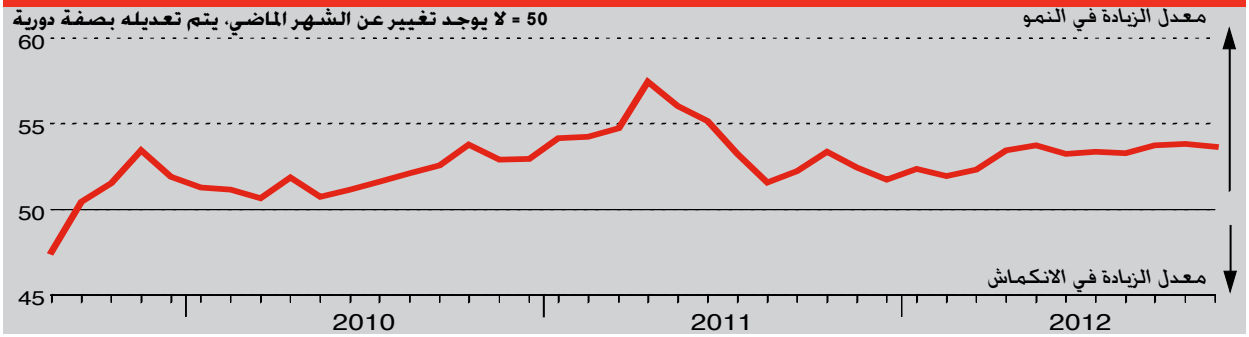

يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (*PMI™*) الإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط/ الاقتصاد في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر *PMI™* و*Purchasing Managers' Index™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

HSBC

markit

مؤشر الإنتاج

س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.

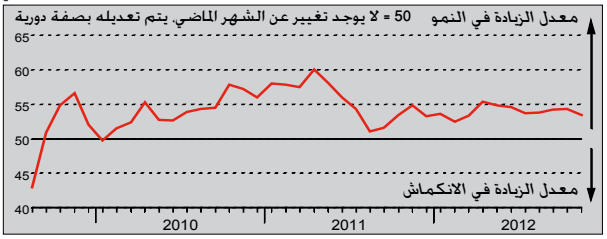

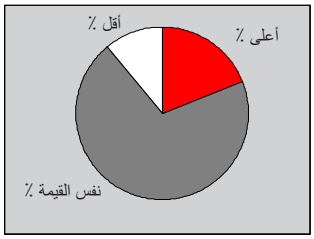

سجلت بيانات شهر نوفمبر زيادة أخرى في الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير النفطية. ظهر هذا واضحًا من خلال قراءة مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دوريًا حيث جاءت أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة. أبلغ 19% بالتحديد من المشاركين عن زيادة مستويات الإنتاج وربطت هذا بشكل عام بزيادة عدد المشروعات عما كانت عليه في شهر أكتوبر.

مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

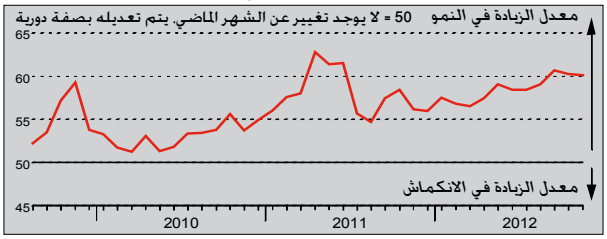

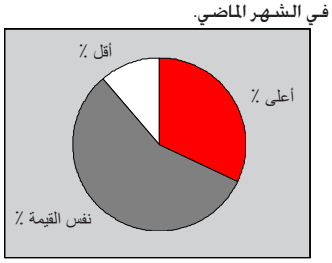

شهد مستوى الطلبات الجديدة زيادة في شهر نوفمبر، ممدًا بذلك الاتجاه الملحوظ على مدار الدراسة من بدايتها إلى الآن. كان معدل التوسع قويًا ولم يشهد تغييرًا كبيرًا عن شهر أكتوبر. أبلغ قرابة ثلث المشاركين عن زيادة حجم الأعمال الجديدة الواردة. وتمت الإشارة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية وأوضاع السوق كعوامل رئيسية داعمة لنمو الأعمال الجديدة.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

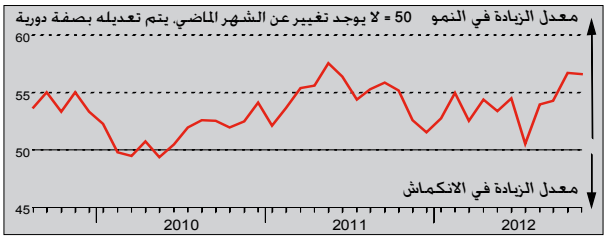

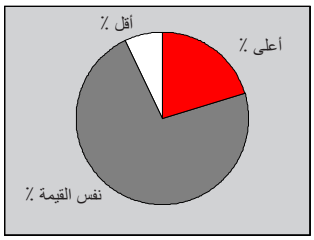

استمر متوسط طلبات التصدير الجديدة في الزيادة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير النفطية في شهر نوفمبر. وبوتيرة مشابهة إلى حد كبير الوتيرة المسجلة في شهر أكتوبر. وعلى الرغم من ذلك، ظل معدل النمو قويًا في السياق التاريخي للبيانات. وقد ربط أعضاء اللجنة الذين أبلغوا عن زيادة في مستوى طلبات التصدير الجديدة هذه الزيادة بتحسن أوضاع السوق.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

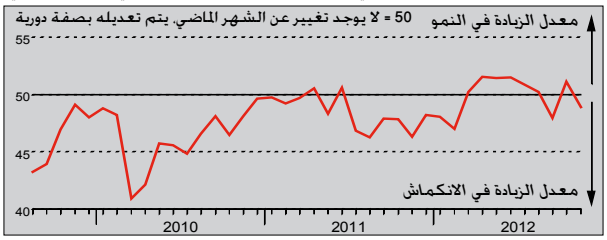

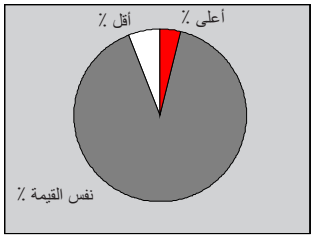

تراجع مؤشر تراكم الأعمال الذي يتم تعديله دوريًا إلى ما دون المستوى المحايد 50.0 في شهر نوفمبر. كان تراجع الأعمال المعلقة الثاني في ثلاثة أشهر مع إشارة 6% بالضبط من أعضاء اللجنة إلى وجود تراجع. تم التعليق عادة على تسليم المشاريع في المواعيد المحددة من قبل الشركات التي أشارت إلى وجود تراجع في الأعمال المعلقة.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

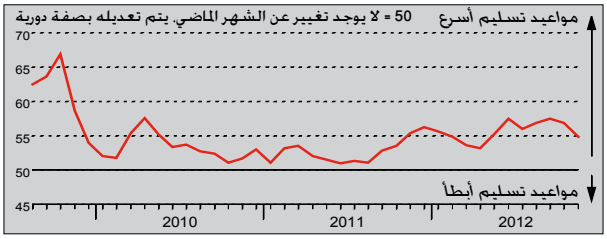

كما هو الحال في كل شهر على مدار تاريخ الدراسة، شهدت المهل الزمنية قصرًا في شهر نوفمبر. كان معدل تحسن مواعيد التسليم المعدل الأبطأ في سبعة أشهر بما يتماشى مع متوسط تاريخ الدراسة حتى الآن. عزى المشاركون في الدراسة الذين ذكروا وجود تحسن في أداء الموردين هذا التحسن إلى طلبات سرعة التسليم.

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.

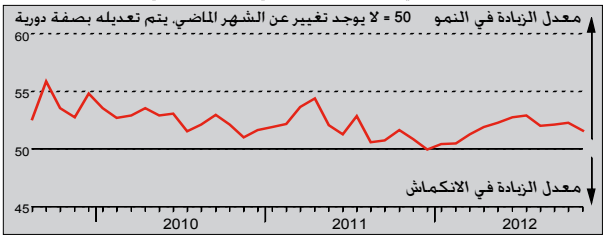

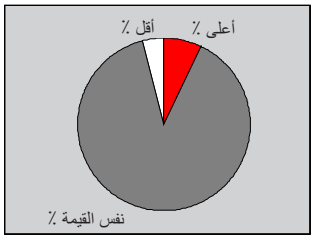

استمرت الشركات غير المنتجة للنفط في الإمارات العربية المتحدة في زيادة أعداد الموظفين في شهر نوفمبر. وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في شهر أكتوبر. كان معدل خلق الوظائف الجديدة هو الأبطأ في ثمانية أشهر حيث سجل مؤشر التوظيف الذي يجري تعديله دوريًا دون المتوسط العام للدراسة. الشركات التي قامت بزيادة أعداد العاملين لديها ربطت هذه الزيادة بزيادة متطلبات الإنتاج نتيجة للمشاريع الجديدة.

مؤشر أسعار الإنتاج

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

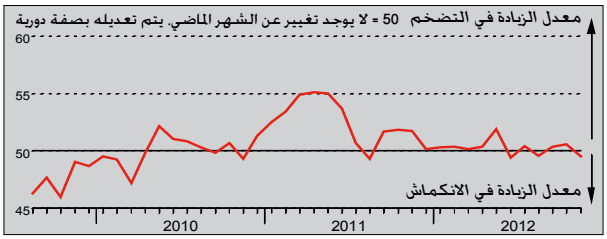

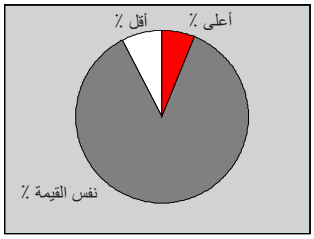

بعد الزيادة في شهر أكتوبر. تراجع متوسط أسعار المنتجات لدى الشركات غير المنتجة للنفط في الإمارات العربية المتحدة في شهر نوفمبر وذلك للمرة الثانية في أربعة أشهر. أبلغ 8% تقريبًا من المشاركين في الدراسة عن تراجع الأسعار. وطبقًا لما أورده أعضاء اللجنة، كانت المنافسة المتزايدة هي السبب الرئيسي خلف التراجع في متوسط أسعار الإنتاج.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

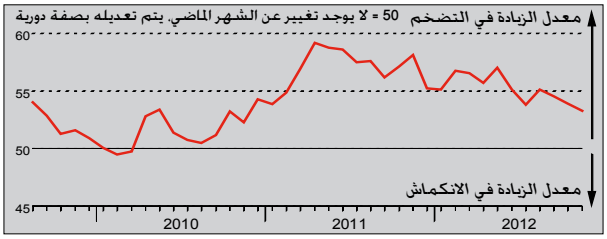

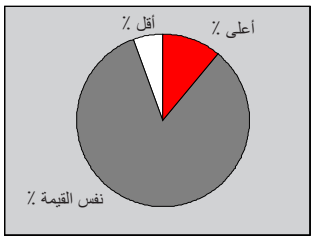

سجل مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر نوفمبر. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج أبطأ قليلاً من المعدل المسجل في شهر أكتوبر والأضعف منذ شهر نوفمبر 2010. أبلغ 11% تقريبًا من المشاركين عن زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج، مقابل 6% سجلوا تراجع.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

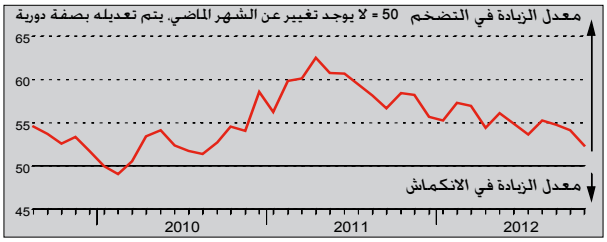

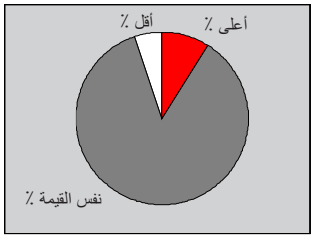

ارتفع متوسط أسعار الشراء مرة أخرى لدى الشركات غير المنتجة للنفط في الإمارات العربية المتحدة خلال شهر نوفمبر. كان معدل التضخم هو المعدل الأبطأ منذ أغسطس 2010 حيث جاء أدنى من المتوسط العام للسلسلة بشكل كبير. طبقًا للأدلة المتواترة، كانت الأسباب الرئيسية للزيادة الأخيرة هي زيادة طلب السوق للبضائع والضغوط التضخمية العامة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

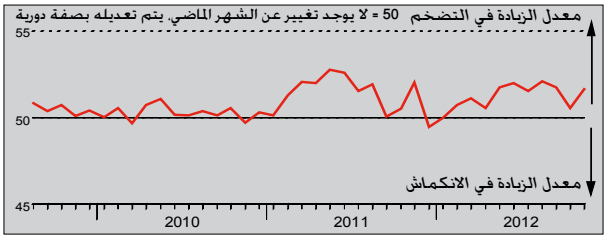

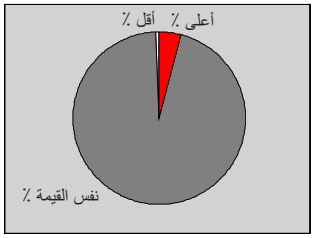

شهد متوسط الأجور زيادة في شهر نوفمبر للشهر العاشر على التوالي. كان معدل التضخم أعلى مما كان عليه في شهر أكتوبر وكان قويًا في الإطار العام لتاريخ جمع البيانات. أبلغ أكثر من 4% فقط من المشاركين عن زيادة في تكاليف التوظيف. وحيث تم الإبلاغ عن زيادة تكاليف التوظيف، ربط بعض أعضاء اللجنة هذه الزيادة بزيادة الأعمال.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

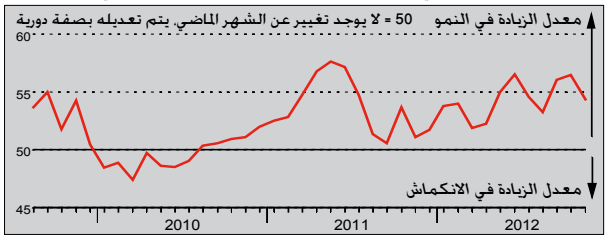

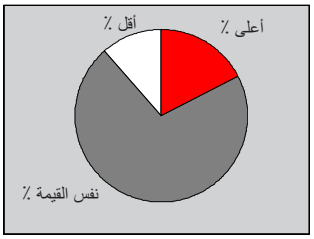

شهد حجم المشتريات لدى الشركات غير المنتجة للنفط في الإمارات العربية المتحدة زيادة في شهر نوفمبر. شهدت أنشطة الشراء زيادة في كل شهر منذ شهر أغسطس 2010. أشار أكثر من 17% من الشركات إلى زيادة الشراء وربطت ذلك بشكل عام بزيادة متطلبات العمل وزيادة حجم الطلبات الجديدة.

مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.

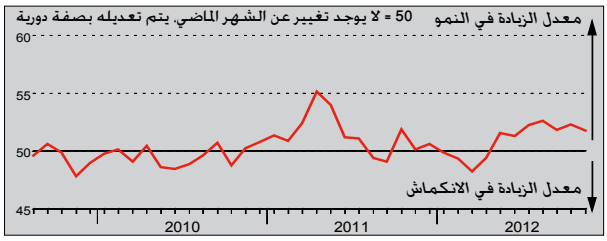

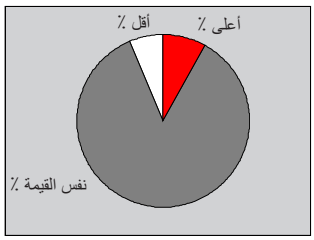

أظهرت بيانات شهر نوفمبر زيادة أخرى في مخزون المشتريات لدى الشركات غير المنتجة للنفط في الإمارات العربية المتحدة. شهد مخزون مستلزمات الإنتاج زيادة للشهر السابع على التوالي، وإن كان ذلك بوتيرة أضعف قليلاً مما كانت عليه في شهر أكتوبر طبقًا لما أورده أعضاء اللجنة. أدت زيادة الأعمال إلى التراكم الأخير في مخزون المشتريات.

مؤشرات PMI™ الدولية

الاقتصاد العام للملكة العربية السعودية

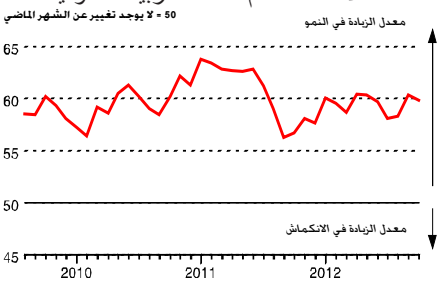

المصدر: SABB، HSBC، Markit.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) لمجموعة SABB HSBC بالمملكة العربية السعودية 59.8 في شهر أكتوبر، مسجلاً تراجعًا طفيفًا عن قراءة شهر سبتمبر حيث سجل أعلى قراءة له في أربعة أشهر 60.3. جاءت القراءة الأخيرة متماشية مع المتوسط العام المسجل على مدار تاريخ الدراسة التي بدأت منذ 39 شهرًا. وكان خلف التحسن الأخير في أداء التشغيل زيادات أخرى في كل من الإنتاج والأعمال الجديدة.

المؤشر المركب لمنطقة اليورو

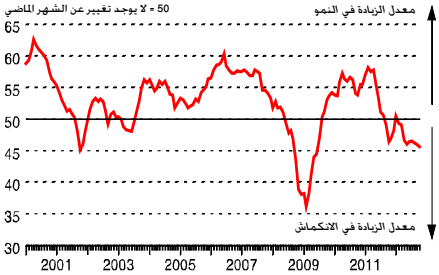

المصدر: Markit.

ازداد الانكماش الاقتصادي في منطقة اليورو عمقًا في بداية الربع الأخير من عام 2012، مع تراجع الإنتاج المركب لقطاعي الصناعات والخدمات بأسرع وتيرة منذ 2009. حيث هبط مؤشر PMI® الإنتاج المركب لشركة ماركيت في منطقة اليورو من 46.1 في شهر سبتمبر إلى 45.7 في شهر أكتوبر والتوقعات الأولية 45.8. وبذلك يكون النشاط الإجمالي قد تراجع للشهر التاسع على التوالي.

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي

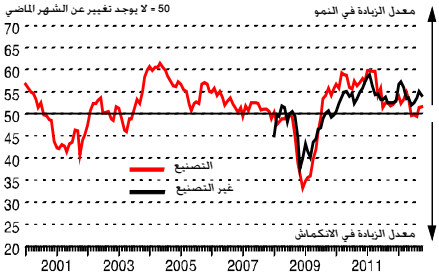

المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

أظهرت بيانات مؤشر معهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع تحسن أوضاع قطاع الصناعات الأمريكي في شهر أكتوبر مع تسجيل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) أعلى قراءة له في خمسة أشهر. وكانت هذه هي الزيادة الثانية التي يتم رصدها على التوالي. سجلت الشركات غير الصناعية زيادة أضعف. وإن كانت لا تزال قوية مقارنة بشهر سبتمبر وصول قراءة مؤشر NMI إلى 54.2 متراجعة عن 55.1 في الشهر السابق.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسئولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوء الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) لشركة HSBC الإمارات العربية المتحدة. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و*PMI™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited